اول الكتاب انما هي للبنا الواجب لا الجايز فانه له اسبابا كمنها ما هنا قوله
او جملة اسمية قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل
فيه الاعراب بخلاف الفعل فانه قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجح معه
البنا نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل في
اسم الزمان وهو الاعراب فتامل قوله واجاب جمهور البصريين بان
الفتحة الخ رايت بخط المص في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سليم في
اعمالا لقول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا اجعله
فتحا وانما يمشي هذا على انه لا يجب ان يشرب معنى الظن ويدل له
قالت وكنت رجلا فطينا هذا العراسرا بنا قوله مثلها في صمت
يوم الخميس اي في النصب على الظرفية قوله ليست لليوم اي بل للمذكور
قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه اي هذا المذكور كائن في هذا
اليوم قوله والا لزم كون الشيء الخ اي بخلافه على قراءة الرفع فزوجه
عن الظرفية قوله واعترض عليهم ايضا يجاب بانه على اضمار كان الثانية
واسمها فصل قوله احدها التعريف قال اللقاني وجهه انهما في
المعنى تؤكيد لما اضيفا اليه وسياتي ان المنكور لا يؤكد عند البصريين
وان افاد تؤكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم قوله الدلالة
على اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تاكيد
للمضاف اليه والتاكيد مطابق للمؤكد واما الذيدان انفسهما فخارج لعلة
قوله نحو كلاهما قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر
الا ثلاثة الالف المنقلبة والالف والهاء واليم والالف ولفظ نا نحو
كلاهما وكلاهما وكلانا قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة قال

اللقاني

اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين
افراد كثيرة كوضع انا لمتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد
عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حده
انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات
وضعا جزئيات استعمالا واما على ما حققه العضد وتبعه السيد انهما
جزئيات وضعا واستعمالا فليست من المشترك في شيء قوله لان ذا مشتملة
في المعنى قال اللقاني كونها مشتملة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين
تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص او الاشتراك فانه
دلالة على اثنين وواحد منهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة فلو اقتصر على قوله الدلالة
على اثنين او زاد على القسمين ثالثا فقال او غيرهما كان اوضح قوله ما ذكر
قال اللقاني يعني وهو ال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما
وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا للغير والشر وبين الفارض والعوان
لان ما ذكر اوفق بما قرر اسم الاشارة لكونه معرف اللفظ الذي ويوخذ
من قوله لان ما ذكر اوفق ان الذي ويل به ليس بلازم وهو الحق كما اشار
اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله ياتيكم
به حيث قال ياتيكم بذلك المجرا للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه
ان اسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف
الاصل غاية الامران دلالتها واخواتها من الموصولات المشتركة على
الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير
الواحد كالمثنى في الالف والياء والجمع في قوله وسوال هذا الناس كيف
ليبدا وعلى كل ذي في باب حبذا بطريق المجاز كما هو رايهم كلاهم والله